Document: TFWG 2018/6/W.P.2/Rev.1
Agenda: 3
Date: 16 November 2018
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

إطار الانتقال في الصندوق

مذكرة إلى السادة أعضاء مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Ruth Farrant
مديرة شعبة خدمات الإدارة المالية
رقم الهاتف: 2281 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: r.farrant@ifad.org

Jill Armstrong
المديرة المؤقتة
شعبة سياسة العمليات والنتائج
رقم الهاتف: 2324 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: j.armstrong@ifad.org

Lisandro Martin
مدير شعبة أفريقيا الغربية والوسطى
رقم الهاتف: 2388 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: lisandro.martin@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال – الاجتماع السادس
روما، 29 أكتوبر/تشرين الأول 2018

للاستعراض

المحتويات

موجز تنفيذي **ii**

أولا– مقدمة **1**

ثانيا– اختبار الانتقال **1**

ثالثا – تعريف الانتقال **2**

رابعا – إدارة الانتقال **2**

تدابير إطار الانتقال في الصندوق 3 – 8

خامسا – المضي قدما **8**

موجز تنفيذي

-1 يمثل إطار الانتقال أحد التزامات التجديد الحادي عشر للموارد. ويعتبر أحد الأركان الهامة لنموذج عمل الصندوق لفترة التجديد الحادي عشر للموارد، حيث يسعى الصندوق لأن يوائم عملياته لدعم طلب المقترضين واحتياجاتهم من خلال محاولة إنضاج الإطار المالي والتشغيلي للصندوق وحزمة الأدوات التي يوفّرها. ويعتبر تعزيز اللامركزية مترافقا بإطار للانتقال الشعبتين الرئيسيتين لنموذج العمل الجديد، مما يؤدي إلى تعزيز فعالية الصندوق بصورة كبيرة، واستجابته لأصحاب المصلحة فيه وجاذبيته لهم، من خلال الاقتراب من السياق القطري والشركاء الإنمائيين، وتمكين التحديد المبكر للظروف المتغيرة لإعداد استراتيجية للوصول إلى الحل الإنمائي الأمثل، مع ضمان الاستدامة المالية للصندوق.

-2 في الساحة الإنمائية العالمية، يشير تعبير "انتقال بلد ما" إلى عملية يزداد فيها الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد لهذا البلد إلى مستوى يمكن من خلاله تغيير تصنيف البلد من بلد منخفض الدخل إلى بلد متوسط الدخل من الشريحة الدنيا، إلى بلد متوسط الدخل من الشريحة العليا، ومن ثم إلى بلد مرتفع الدخل[1]. وبالإضافة إلى الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد، يعد معيار الجدارة الائتمانية الدعامة الثانية لتقرير الشروط التمويلية المطبقة على بلد ما، إذ تؤدي زيادة الدخل مصحوبة بجدارة ائتمانية أفضل إلى انتقال البلد إلى شروط تمويلية أقل تيسيرية.

-3 ومع أن الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد والجدارة الائتمانية يبقيان أكثر التدابير المتفق عليها على نطاق واسع لتعريف الانتقال، وكما أنه من الهام لأغراض المقارنة والشفافية أن يطبق الصندوق نفس هذا التعريف، إلا أن هنالك إدراك واسع بأن الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد والجدارة الائتمانية لا يغطيان التحديات الإنمائية المخصوصة بكل بلد على حدة وقدراته على مواجهة هذه التحديات. والحوار بين البلد الذي يمر بمرحلة انتقال والصندوق هام، مع اقتصار المرونة وموافقة المجلس التنفيذي عليها على أساس كل حالة على حدة.

-4 ومن هنا، فإن إطار الانتقال في الصندوق ليس بالسياسة القائمة بحد ذاتها، كما أنه ليس بالوثيقة التوجيهية. وسوف يستمر في التطور مع قدرات وسياقات الصندوق والبلدان المقترضة. وهو يضم العناصر التالية لإدارة انتقال البلدان بصورة أكثر فعالية. وتدعم هذه العناصر جميعها مبادئ القدرة على التنبؤ، والشفافية، والاستدامة.

المرحلة الأولى والمرحلة الثانية

(1) ستنتقل الدول الأعضاء المقترضة من الصندوق من مرحلة إلى أخرى استنادا إلى الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد فيها وجدارتها الائتمانية وإلى حوار جيد التوقيت بين البلد الذي يمر بمرحلة الانتقال وإدارة الصندوق *(اعتمد من قبل مجلس المحافظين في فبراير/شباط 2018 في المرحلة الأولى من إطار الانتقال)*.

---

1 انظر: https://datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles/378834-how-does-the-world-bank-classify-countries.

(2) سوف تتمتع الدول الأعضاء المقترضة بفترات تطبيق/إلغاء متدرجين لغرض سلاسة انتقالها إلى الشروط الإقراضية الجديدة *(اختصاصات مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال، الفقرة 7(1)؛ سيتم اعتمادها مع هذه الوثيقة)*.

(3) ستطور الدول الأعضاء المقترضة والصندوق معاً استراتيجيات انتقال على المدى المتوسط لكل بلد تحدد المزيج الملائم من الدعم الذي يقدمه الصندوق *(اختصاصات مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال، الفقرة 7(4)؛ الإجراءات المنقحة لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية التي ستعرض على المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2018 للاستعراض و/أو الموافقة)*.

(4) سوف تتمكن الدول الأعضاء المقترضة من الصندوق من الوصول إلى قائمة أكثر تنوعا من المنتجات الإقراضية وغير الإقراضية من الصندوق لتناسب قدراتها الداخلية المتزايدة، واحتياجاتها المتنوعة، وظروفها المخصوصة *(اختصاصات مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال، الفقرة 7(3)؛ بعض المنتجات قيد التطوير بالفعل، مثل الإقراض المستند إلى النتائج، والعمليات الإقليمية، وستبقى هذه المنتجات وغيرها إلى ما بعد المرحلة الثانية)*.

(5) سوف تضاعف الدول الأعضاء المقترضة من الصندوق من جهودها لزيادة تعبئة الموارد المحلية بالتنسيق مع الصندوق. وسوف يرفد الصندوق هذه الجهود لتحقيق استدامة الانتقال من خلال تعزيز الشراكات مع الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف، بما يتفق مع الرؤية طويلة الأمد التي تنعكس في استراتيجية التمويل المشترك، بحيث يغدو الصندوق مجمعا للتمويل الإنمائي *(اختصاصات مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال، الفقرة 7(2)؛ من المقرر المصادقة على الاستراتيجية وخطة العمل من قبل مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال في عام 2018، واستعراضها من قبل المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2018)*.

(6) سوف ينسّق الصندوق عمله لضمان أن يتواءم دعم الانتقال الذي يقدمه مع معايير دوله الأعضاء وشركائه *(من خلال فريق مهام مشترك بين الدوائر معني بالانتقال، وتنسيق أكبر مع الشركاء الإنمائيين الآخرين كما تم تحديده في الفقرتين 20 و21 من الوثيقة EB2017/122/R.34/Rev.1، جارٍ)*.

(7) سوف تقوم إدارة الصندوق بالإبلاغ عن الدروس المستفادة من تنفيذ إطار الانتقال في استعراض منتصف المدة للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق *(سيتم إنشاء فريق المهام المشترك بين الدوائر المعني بالانتقال في عام 2018، كما تم تحديده في الفقرة 20 من الوثيقة EB 2017/122/R.34/Rev.1، الذي سيقدم تقاريره من خلال استعراض منتصف المدة للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق)*.

5- وتنبغي الإشارة إلى أن العناصر التالية تندرج ضمن المواضيع التي تحتاج لأن تطور بعد الاتفاق على المرحلة الثانية. لذلك، سيتم تحديث إطار الانتقال وفقا لذلك بعد الإجراءات الواجبة. وقد تم إدراج هذه

العناصر لتوفير عرض شامل لإطار الانتقال المتكامل المتوقع مع إعداد نموذج العمل المتفق عليه لفترة التجديد الحادي عشر للموارد. وتتوقع الإدارة أن يتم الوفاء بالالتزامات التجديد الحادي عشر للموارد في الوقت الموضوع لها.

ما بعد المرحلة الثانية

(8) في الحالات التي تختار فيها الدول الأعضاء المقترضة، ألا يكون لها وصول للموارد المالية الأساسية للصندوق، عندئذ، وفي حال طلب منه ذلك، سيوائم الصندوق دعمه بأشكال أخرى من المساعدة الإنمائية. *(سيتم تطويره أكثر بعد المرحلة الثانية وفقا للفقرة 8 من اختصاصات مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال)*.

(9) سيعيد الصندوق تخصيص موارده مع انتقال البلدان، وسوف يقوم بصورة استباقية بإدخال تعديلات على هذه الآليات لتعكس التغييرات في احتياجات وتركيبة الدول الأعضاء المقترضة *(سيتم تطويره أكثر بعد المرحلة الثانية وفقا للفقرة 8 من اختصاصات مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال)*.

(10) سوف تستمر الإدارة في تعزيز الهيكلية المالية للصندوق وممارسات إدارة المخاطر فيه لتوسيع حزمة أدواته وزيادة موارده المتاحة لجميع الدول الأعضاء المقترضة. *(تحديث شروط التمويل وفقا للفقرة 22 من الوثيقة EB2017/122/R.34/Rev.1، كما سيتم تطوير مواضيع أخرى بعد المرحلة الثانية وفقا للنقطة 8 من اختصاصات مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال)*.

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو للموافقة على إطار الانتقال.

إطار الانتقال في الصندوق

أولا– مقدمة

1- خلال مشاورات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، طلب الأعضاء من إدارة الصندوق إعداد إطار للانتقال باعتباره رافدا رئيسيا للهيكلية المالية المتطورة للصندوق ونموذج العمل المعزز في فترة التجديد الحادي عشر للموارد. الهدف الأساسي من إطار الانتقال هو ضمان انتقال سلس مستدام وعادل يمكن التنبؤ به للدول المقترضة من الصندوق، من خلال توفير دعم إقراضي وغير إقراضي موسع ومفصل ليلائم البلد المعني. ويستدعي ذلك من الصندوق أن يقوم في آن معا برفع نطاق وتوسيع منتجاته الإقراضية وغير الإقراضية الموجودة. ويدرك الصندوق بأن مواءمة تركيز برامجه الاستثمارية وجملة المنتجات والشروط التمويلية التي يوفرها للسياقات القطرية يمكن أن تخلف فرقا إيجابيا كبيرا على الفعالية الإنمائية والأثر الإنمائي.

2- ويسهم دعم الصندوق في التحول الريفي المستدام والشمولي دعما لخطط التنمية الخاصة بالبلدان، بحيث لا تترك هذه البلدان، مع تطورها، سكانها الريفيين يتخلفون عن الركب. ويشير التحليل التجريبي في تقرير التنمية الريفية لعام 2016 بوضوح إلى أنه وإن لم تكن البلدان استباقية خلال انتقالها، فإن سكانها الريفيون الفقراء سوف يتخلفون عن الركب. فالتحول الريفي الشمولي لا يحدث من تلقاء نفسه ولكن لا بد من جعله يحدثه.

ثانيا– اختبار الانتقال

3- وقد تسارع تحول البلدان التي كانت سابقا بلدانا منخفضة الدخل إلى بلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا وبلدان متوسطة الدخل في السنوات العشرين الماضية. وحاليا فإن حوالي ثلاث أرباع السكان الفقراء في العالم، وبخاصة السكان الريفيين الفقراء، يعيشون في هذه البلدان. وأما البلدان المصنفة على أنها بلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا التي تعتبر المجموعة الأقل تجانسا بين جميع المجموعات، فيقطنها حوالي 22 بالمائة من الفقراء المدقعين في العالم وهي تتفاوت بين جزر صغيرة إلى اقتصادات كبيرة مثل الصين والبرازيل والمكسيك.

4- ومع انتقال البلدان إلى مستويات دخل أعلى، تميل أهمية الزراعة في الاقتصاد الكلي للتراجع. وفي واقع الأمر، ثمة تناسب عكسي قوي بين حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي، والناتج المحلي الإجمالي

للفرد الواحد. إذ غالبا ما يجلب الانتقال معه تراجعا متزايداً في التمويل الأساسي للصندوق، الأمر الذي ينبغي أن يتزامن مع الأنشطة غير الإقراضية. ويكمن التحدي عندئذ في التحرك بما يتجاوز التفكير بدعم الصندوق على أنه مجرد تمويل، والتحرك نحو رؤية المؤسسة كشريك استراتيجي يستقطب أدوات أوسع ومشورة أكبر، كما هو مقترح في نموذج عمل الصندوق لفترة التجديد الحادي عشر للموارد.

ثالثا – تعريف الانتقال

5- يشير الانتقال إلى عملية يتزايد فيها الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد والجدارة الائتمانية لبلد ما مؤهل للاقتراض من الصندوق إلى عتبة تلقي التمويل بشروط أقل تيسيرية. ويشير التحول العكسي إلى العملية المتجهة في الاتجاه المعاكس، حيث يصبح بلد ما مؤهلا، بسبب انخفاض في الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد و/أو الجدارة الائتمانية، لتلقي التمويل بشروط أكثر تيسيرية.

6- وتدرك إدارة الصندوق بأن التصنيفات المستندة فقط إلى الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد لا تقتنص بصورة شاملة التحديات الإنمائية المخصوصة لبلد ما أو قدرات هذا البلد على مواجهة هذه التحديات. ويأخذ الصندوق بعين الاعتبار العديد من هذه القضايا في نظامه لتخصيص الموارد على أساس الأداء من خلال مؤشرات مثل مؤشر الضعف الخاص بالصندوق، وفي تحليل السياق القطري كجزء من عملية البرمجة القطرية. غير أن الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد يبقى، مع أنه غير مثالي، مقياس الانتقال عبر أوضاع التنمية المتنوعة الأكثر استخداماً في جميع المؤسسات المالية الدولية.

7- ولاقتناص الأبعاد المتعددة للتحول، فقد نقح الصندوق إطار نظامه لتخصيص الموارد على أساس الأداء ليعكس بصورة أفضل الانتقال التنموي الريفي لدوله الأعضاء المقترضة. وفي فبراير/شباط 2018، عدّل مجلس المحافظين سياسات التمويل ومعاييره في الصندوق بهدف زيادة القدرة على التنبؤ في مجال التمويل. ومع تزايد الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد، غدت البلدان أكثر تطوراً في مطالبها من الصندوق، بما في ذلك الخدمات والخيارات الأكثر تنوعا. ومع أن الانتقال يعتبر معلما بارزا إيجابيا، إلا أنه هنالك تحديات وفرص في آن معا في إدارة انتقال بلد ما مما يتطلب المزيد من تطوير نهج الصندوق وخياراته.

رابعا – إدارة الانتقال

8- يستند هذا الإطار إلى ثلاثة مبادئ وهي التالية:

- **قابلية التنبؤ** لا بد أن يكون الانتقال قابلا للتنبؤ لضمان الاستدامة، كما يجب عليه اتباع قواعد واضحة تتسم بالشفافية. ويتسم تقديم الصندوق لقروضه ومنحه إلى البلدان المقترضة بقابلية التنبؤ عندما يمكن لهذه البلدان أن تكون على يقين من المبالغ، وتوقيت وتسعير الموارد المخصصة لها. ويتم ضمان قدر أكبر من القدرة على التنبؤ بشروط التمويل من خلال من تطبيق شروط التمويل

الجديدة على مدى دورة تجديد موارد كاملة عوضا من تطبيقها على أساس سنوي، واستخدام فترات متدرجة مع إعادة معايرة تخصيص الموارد بصورة دورية.

- **الاستدامة.** يستدعي مبدأ الانتقال المستدام وجود نُهج متباينة تتسم بآثار طويلة الأمد تحدّ من التحول العكسي. فوضع كل بلد على حدة وضع معقد متعدد الأبعاد يتأثر بعوامل اجتماعية ومالية واقتصادية، ناهيك عن العوامل والصدمات الخارجية. ومع تغير الظروف، ولضمان نتائج إنمائية مستدامة، فإن من شأن قائمة أوسع في المنتجات الإقراضية وغير الإقراضية أن تزيد من استدامة تدخلات الصندوق بما يتعدى عمر مشروع منفرد بعينه. كذلك فإن تعبئة الموارد المحلية والدولية، يضمن تكامل التدخلات، ولكن الأهم من ذلك هو أن شعور الحكومات القوي بالملكية أمر حاسم لضمان الاستدامة. وكما تم الاتفاق عليه في تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لتجديد الموارد، فإن الاستدامة المالية للصندوق هي أيضا مبدأ رئيسي يجب أخذه بعين الاعتبار في خارطة الطريق للاستراتيجية المالية للصندوق وتنمية الدعم الإقراضي وغير الإقراضي.
- **الشفافية.** تتطلب الشفافية بيانات أفضل جودة واستخدام عادل ومنصف، علاوة على استخدام أكثر كفاءة للموارد، ورصد دقيق وامتثال سياساتي أفضل، ووضع للمعايير.[2] ويتطلب التمويل الشفاف بما يتماشى مع معايير مبادرة شفافية المعونة، استخدام الشركاء الإنمائيين والدول الأعضاء المقترضة معايير موضوعية لتخصيص الموارد ونشر المعلومات ذات الصلة بأسلوب يمكن الوصول إليه في الوقت المناسب.

9- ويتضمن الإطار العناصر التالية، والتي تدعم جميعها مبادئ القدرة على التنبؤ، والشفافية، والاستدامة.

(1) ستنتقل الدول الأعضاء المقترضة من الصندوق من مرحلة إلى أخرى استنادا إلى الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد فيها وجدارتها الائتمانية.

10- يعتمد انتقال البلدان على معياريين: الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد، والجدارة الائتمانية. إلا أن ما يقود الانتقال ليس المعادلات الحسابية وحدها. وتولي إدارة الصندوق اهتماما أوثق للبلدان التي تقترب من الأهلية في نهاية كل فترة من فترات تجديد الموارد، نظراً لأن الانتقال يجب أن يترافق بحوار جيد التوقيت بين البلد الذي يمر بمرحلة الانتقال والصندوق. وحيث أنه من الهام ضمان الوصول العادل والشفاف والمتساوي لجميع المقترضين على أساس متسق، وسوف يتم الحد من نطاق المرونة والاتفاق عليه في كل حالة على حدة من قبل المجلس التنفيذي في الصندوق.

11- ومع تطويرها لنهج مكيف للتطرق للاحتياجات المخصوصة للبلدان خلال فترة الانتقال، إلا أنه وإذا تطلبت الحاجة سوف ترفد الإدارة متغيري الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد والجدارة الائتمانية لتقدير الأوضاع الإنمائية الإجمالية للبلدان مع تحليل لصلة المتغيرات الأخرى التي قد تتضمن:[3]

2. Development Assistance Committee, *Aid Predictability – Synthesis of Findings and Good Practices (*October 2011).
3 المصادر كما هو متفق عليه في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء والمصادر الرسمية الأخرى.

- مؤشر الضعف الخاص بالصندوق؛
- تقدير أداء القطاع الريفي، بما في ذلك المؤشرات الاقتصادية الكلية؛
- قياسات لمدى انتشار الفقر الريفي؛
- عوائد الضرائب والنفقات العامة على التنمية الريفية؛
- متغير أداء الحافظة والصرف، وهو مؤشر على استخدام الموارد السابقة التي وفرها الصندوق؛
- وتتضمن المؤشرات الأخرى ذات الصلة مؤشر التنمية البشرية، كما قد تنصح به مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

12- وسوف تتيح إدارة الصندوق التقديرات التي أجريت على أساس سنوي بما يتسق مع سياسة الإفصاح عن الوثائق في الصندوق.

(2) سوف تتمتع الدول الأعضاء المقترضة بفترات انتقال/تحول عكسي متدرج لغرض سلاسة انتقالها إلى الشروط الإقراضية الجديدة.[4]

13- يمتد الانتقال نمطيا على مدى عدة سنوات، إن لم يكن على مدى عقود. ويوفر التغيير الذي طرأ على سياسات التمويل ومعاييره في الصندوق ما يلزم لتخطيط أكثر شفافية وقابلية للتنبؤ، حيث تتم مراجعة شروط التمويل لكل دولة على حدة مرة كل دورة من دورات تجديد الموارد. ومن شأن العملية المتدرجة للانتقال في شروط تمويل الصندوق التي تنطوي على الإدخال المتدرج للشروط الأقل تيسيرية، أن تؤمن سلاسة انتقال البلدان.

14- في حالة البلدان التي تمر بتحول عكسي، سيتم التطرق عادة لمثل هذا التحول على أساس سنوي لمساعدة الحكومات على التخفيف من سبب هذا التحول، ضمن حدود مهمة الصندوق، ما لم تكن هناك حاجة لتطبيق أسرع. وينبغي لبرنامج الانتقال أن يعزز الظروف الضرورية لمساعدة الدول الأعضاء المقترضة على العودة إلى الوضع السابق بأسرع ما يمكن.

(3) ستطور البلدان المقترضة والإدارة معا استراتيجيات انتقال متوسطة الأمد لكل بلد على حدة، من خلال برامج الفرص الاستراتيجية القطرية أو مذكرات الاستراتيجيات القطرية المتجددة.[5]

15- الانتقال عملية متوسطة إلى طويلة الأمد، لابد من تخطيطها ورصد الموارد الضرورية لها بصورة كافية. وتخلق برامج الفرص الاستراتيجية القطرية التي يعدّها الصندوق أساساً يسمح لتدخلات الصندوق بتعزيز أثر سياسات وبرامج الحكومة الإنمائية في القطاع الريفي. وبعد استعراضها/الموافقة عليها، ستلعب المبادئ التوجيهية المحدّثة لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية دورا محوريا في صياغة استراتيجية الصندوق متوسطة الأجل للاستجابة بصورة مرنة، وإن يكن بالإمكان التنبؤ بها، للاحتياجات الإنمائية المتوقعة لكل

4 انظر الضميمة 1: مذكرة تقنية بشأن آلية التطبيق والإلغاء المتدرجين.

5 انظر الوثيقة EB 2018/125/R.24: المبادئ التوجيهية والإجراءات المعدلة لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج.

بلد على حدة. وتعتبر هذه الاستراتيجية أداة لإيصال جملة متسقة من التدخلات، وتوقع النتائج المرتقبة، والمخاطر المحتملة وتصميم إجراءات التخفيف منها. وسوف تتضمن التقديرات القطرية جملة من المتغيرات، بالتركيز على الظروف الاقتصادية الكلية، والقطاعين الريفي والزراعي، والفقر الريفي، وأكثر المناطق هشاشة، والسياق السياساتي والمؤسسي، وهي تهدف جميعا إلى اقتناص الأبعاد القطرية المتنوعة والسماح بتحديد مبكر للأحداث التي قد تؤدي إلى انتقال البلدان.

16- سوف تغدو برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وثائق إدارية حية. وسيجري استعراض معمق لنتائج برامج الفرص الاستراتيجية القطرية كل سنتين، لإعادة تقدير الاحتياجات والأولويات والحلول والاستراتيجيات التي تستند عليها هذه البرامج. إضافة إلى ذلك، سيجري تحديث سنوي للوضع كجزء من عملية استعراض الحافظة لعكس التغييرات الرئيسية في الظروف القطرية، إذا دعت الحاجة. وسوف يعمل الصندوق مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى والوكالات الثنائية لضمان وجود نهج متسق، وخاصة في حالات التأخيرات المطولة والهشاشة والدول الصغيرة.

(4) ستصل البلدان المقترضة إلى قائمة أكثر تنوعا من المنتجات الإقراضية وغير الإقراضية من الصندوق توائم قدراتها الداخلية المتزايدة، واحتياجاتها المتنوعة وظروفها المخصوصة.[6]

17- استنادا إلى تقدير للطلب، وتحليل متين، سوف تقوم إدارة الصندوق بتجربة المنتجات الجديدة خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد، للسماح لها بتنويع ما توفره من منتجات لتعزيز الدعم المفصل ليوائم الظروف القطرية بما يتماشى مع نموذج العمل المتطور، والميزة النسبية للصندوق وتركيزه الاستراتيجي. وسيشمل توفير منتجات أكثر تنوعا الصندوق ما يلي:

- **الإقراض المستند إلى النتائج.** يقترح الصندوق إجراء تجربتين أو ثلاث على مدى ست سنوات واستخدام هذه التجارب لتشذيب المنتج النهائي. وستكون هذه الأداة طوعية وموجهة بالطلب على الدوام. ويمكن لها أن تعزز من تركيز الصندوق على المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وأن تحول نموذج توفير الخدمات للحكومات على المستوى المحلي. وهنالك إمكانية كبيرة لإدخال نُهج أكثر تشاركية، وسيستقي الصندوق من نهجه المباشر وعلاقاته مع المجتمعات الريفية ومنظمات المزارعين لإيصال النتائج وتوسيع النطاق.[7]
- **عمليات الإقراض الإقليمية.** يمكن لعمليات الإقراض الإقليمية أن تتطرق إلى التحديات الإنمائية الريفية والعابرة للحدود، مثل التهديدات المناخية والافتقار إلى الأسواق المتكاملة لصغار المزارعين.[8]

---

6 انظر الضميمة 2: مذكرة مفاهيمية عن العمليات الإقراضية الإقليمية؛ الضميمة 3: المذكرة المفاهيمية بشأن الإقراض المستند إلى النتائج؛ الضميمة 4: مقترح الصندوق لتجريب الإقراض المستند إلى النتائج؛ الوثيقة EB 2018/125/R.40: المساعدة التقنية مستردة التكاليف في الصندوق وطريق المضي قدما.

7 Brookings, Scaling up Programs for the Rural Poor: IFAD's experience, lessons and prospects (Phase 2), Brookings (Global Economy and Development (January, 2013

8 تم التأكيد على مساهمات النهج الإقليمية في زيادة فعالية الإجراءات الإنمائية في المنتديات رفيعة المستوى، بما في ذلك تلك التي أثمرت عن إعلان باريس بشأن فعالية المعونة (2005)، وخطة عمل أكرا (2008) وشراكة بوسان للتعاون الإنمائي الفعال (2011).

ويمكن توفير الخدمات المطلوبة للتطرق لمثل هذه التهديدات، مثل النقل، ومحاربة الأمراض وإدارة الموارد الطبيعية التي سيكون من الأمثل توفيرها على المستوى الإقليمي بهدف الاستفادة من اقتصادات الحجم الكبير، لأنها تضمن الارتباط وتوسع من الوصول إلى السلع والخدمات، وتحقق بالتالي أثراً أكبر. وستكون هذه الحلول مفيدة على وجه الخصوص في البلدان الصغيرة (مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية) والبلدان التي تواجه كوارث طبيعية. وسوف يقوم الصندوق بتجربة ما يصل إلى ثلاث عمليات من الإقراض الإقليمي وإعداد نهج مؤسسي يستند إلى الدروس المستفادة منها.

- **نهج الصندوق المعزز للمساعدة التقنية مستردة التكاليف.** برفد الموارد المتاحة في المقام الأول للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، فإن المساعدة التقنية مستردة التكاليف تساعد على نقل معرفة الصندوق التشغيلية والسياساتية إلى البلدان التي لا توجد له معها علاقة إقراضية. كذلك يسمح هذا المنتج أيضا للبلدان بالوصول إلى معرفة وخبرة الصندوق.
- **المساهمة في وضع السياسات.** يمكن للصندوق أن يأتي بالدلائل من مشروعاته، ومن خبرته العالمية لعمليات صنع القرار الوطنية. ويعتبر ذلك هاما على وجه الخصوص في البلدان التي تعتبر فيها معرفة الصندوق بنفس أهمية تمويله، (بما في ذلك العديد من البلدان متوسطة الدخل). وخلال التجديد العاشر للموارد، وضع الصندوق تركيزا أكبر على انخراطه السياساتي على المستوى القطري باعتباره النشاط غير الإقراضي الأساسي للصندوق، وسيتوسع ذلك خلال التجديد الحادي عشر للموارد. كذلك فإن لامركزية موظفي الصندوق، ستضع خبرات الصندوق في موقع قريب من صناع السياسة الوطنيين والعمليات السياساتية الوطنية. كما سيتم تعزيز الانخراط السياساتي للصندوق من خلال العملية الجديدة لتصميم المشروعات، وتكريس الموارد على وجه الخصوص للانخراط السياساتي ولتعزيز الرصد والتقييم.
- **التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.** يكتسب التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بعداً متزايد الأهمية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وللصندوق دور حاسم يمكن له أن يلعبه كوسيط لخلق فرص التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتنمية الريفية. وخلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد، سوف يروّج لهذا التعاون كمكون يشكل جزء لا يتجزأ من نموذج عمل الصندوق.

(5) ستضاعف البلدان المقترضة من جهودها لتعبئة الموارد المحلية. وسيرفد الصندوق هذه الجهود لاستدامة الانتقال.[9]

18- ويعترف تقرير التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق[10] بأنه يتوجب على الصندوق أن يعزز من قدراته كمجمع للتمويل الإنمائي، إضافة إلى دوره كمقرض مباشر. ومن المبادئ الأساسية لنموذج العمل الجديد

9 انظر الضميمة 5: النتائج المنبثقة عن تحليل التمويل المشترك والعناصر الرئيسية لاستراتيجية التمويل المشترك في الصندوق؛ الضميمة 6: مذكرة تقنية عن المساهمات العينية.

مضاعفة الدول الأعضاء لجهودها في توفير التمويل النظير لجميع المشروعات التي يدعمها الصندوق، بما يتلاءم مع وضعها المالي. واستناداً إلى التجربة، تنجح المشروعات الأكبر في تعبئة موارد محلية أكبر. وبما يتماشى مع التزامات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، تضع استراتيجية التمويل المشترك وخطة العمل رؤية طويلة الأمد لجدول أعمال التمويل المشترك في الصندوق، بما يتماشى مع تقرير التجديد الحادي عشر للموارد، من خلال تحديد التوجهات الاستراتيجية للتمويل المشترك المحلي والدولي، وللوصول إلى الهدف الإجمالي الموضوع للتمويل المشترك في فترة التجديد الحادي عشر للموارد وهو 1 إلى 1.4 . سيتم الاتفاق على أهداف التمويل النظير مع الحكومات خلال إعداد المذكرات المفاهيمية للمشروعات، وستدرج في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية. والهدف هو الوصول إلى نسبة قدرها 1 إلى 0.8، التي تمثل هدف التمويل المشترك المحلي لفترة التجديد الحادي عشر للموارد. كذلك سيتم إعداد منهجية واضحة لتدوين ورصد المساهمات العينية. [11] وتؤكد الدلائل المنبثقة من دراسة أجراها الصندوق النتائج التي انبثقت عن الوكالات الأخرى القائلة بأن زيادة التمويل المشترك المحلي يسهم بصورة مباشرة في أداء البلد ذاته في مجال التخفيف من وطأة الفقر.[12]

19- إذ أن استقطاب التمويل المشترك من الشركاء الخارجيين من شأنه أن يمكن المشروعات من تغطية عدد أكبر من المستفيدين، وتحسين تنسيق المعونة وتيسير الانخراط السياساتي مع الحكومات وتوفير الفرص لتوسيع نطاق الخبرات الناجحة وتعزيز الأثر والاستدامة. كذلك فإنه مطلوب في حافظة مشروعات الصندوق بأسرها وذلك لتحقيق الهدف الموضوع للتمويل المشترك الدولي لفترة التجديد الحادي عشر للموارد وقدره 1 إلى 0.6. وبهذا الصدد، سيعزز الصندوق من شراكاته مع المنظمات الثنائية ومتعددة الأطراف.

(6) سينسق الصندوق نهجه لضمان مواءمة دعمه للانتقال مع نهج الانتقال الأوسع للدول الأعضاء والشركاء.

20- سيستمر الصندوق في العمل كجزء من المجتمع الدولي، بما يشمل المؤسسات المالية الدولية والممولين الثنائيين، لتعزيز التواصل والحوار والتعاون وتحري القياسات متعددة الأبعاد للتنمية التي من شأنها ألا تترك أحدا يتخلف عن الركب. ومع أن الصندوق سيبقي تركيزه على الزراعة، إلا أن مجال التدخلات التكميلية واسع، وهنالك تبادل متزايد للمعارف والدروس المستفادة عبر المجالات جميعها. ويعتبر هذا التنسيق هاما على وجه الخصوص في حالات التأخيرات المطولة، والديون غير المستدامة، والكوارث، والهشاشة، وفي اقتصادات الدول الصغيرة.

21- ستضع إدارة الصندوق آليات لضمان الاتساق عبر جميع المجالات المالية والتشغيلية لإطار الانتقال في الصندوق لضمان وتعزيز النشر الواسع للحلول. وسوف يضفي الصندوق الطابع الرسمي على اتصالاته مع

---

10 GC 41/L.3/Rev.1

11 TFWG 2018/2/INF.1.

12 *Mathew Winters and Jaclyn Streitfeld, Splitting the Check: Bargaining Over Counterpart Commitments in World Bank Projects (University of Illinois at Urbana-Champaign, 2013)*

البلدان المقترضة حول الإطار الزمني وأثر الانتقال، بما يشمل المناقشات مع وزارات المالية. ومن شأن ذلك أن يسهّل عملية التخطيط ويضمن شفافية وحسن توقيت التغييرات المنفذة.

(7) سوف تبلغ الإدارة عن الدروس المستفادة من تنفيذ إطار الانتقال في الصندوق في استعراض منتصف الفترة للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.

22- سوف تبلغ إدارة الصندوق في إطار استعراض منتصف مدة التجديد الحادي عشر للموارد عن تنفيذ إطار الانتقال في الصندوق. وسيتضمن هذا الإبلاغ البلدان التي تغيرت شروط تمويلها وخبرتها مع الانتقال والتحول العكسي المتدرجين. كذلك سيقيّم هذا الإبلاغ أيضا وضع إدخال منتجات جديدة، والاستخدام المعزز للأدوات المتاحة حاليا، ومواءمة الدعم الذي يقدمه الصندوق عندما تتغير الظروف القطرية خلال خطة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية. علاوة على التوجهات في تعبئة الموارد. إضافة إلى ذلك، سوف يتضمن هذا الإبلاغ أيضا معلومات من الجهات المانحة الأخرى والجهات الفاعلة في التنمية لضمان اتساق النهج والحفاظ على انخراط الصندوق في الجدل العالمي الدائر حول البلدان التي تمر بالانتقال.

خامسا – المضي قدما

23- توصي مجموعة العمل المجلس التنفيذي بالاستمرار في المناقشات كما هو وارد في الفقرة 8 من اختصاصات المجموعة. وسوف توصي مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال المجلس التنفيذي أكثر هيئة رئاسية ملائمة لقيادة إعداد مثل هذه البنود.

(8) يمكن للدول الأعضاء المقترضة أن تختار ألا يكون لها وصول للموارد المالية الأساسية للصندوق، عندئذ، وبناء على الطلب، سيعمل الصندوق على مواءمة دعمه لها.

24- يمكن لانخراط الصندوق مع البلدان أن يسهم في إدخال تحسينات ملموسة على المخرجات الإنمائية من خلال أنشطة مستهدفة بحذر. ويمكن للصندوق أن يلعب دورا استراتيجيا في التخطيط الوطني للحد من الاعتماد على التمويل الميسّر، بما يتماشى مع استراتيجيات البلدان للانتقال، على أن يرافق هذا الدعم أشكال أخرى من المساعدة.

(9) سوف يستمر الصندوق في معايرة تخصيص موارده مع انتقال البلدان، ويقوم بصورة استباقية بإدخال التعديلات على هذه الآليات بهدف عكس التغييرات الطارئة على احتياجات البلدان المقترضة وتركيبتها.

25- تتضمن الإصلاحات التي أدخلت على نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بالفعل تركيزا أكبر على الضعف والأداء. وستواصل مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء استعراض تخصيص الموارد بحيث يتواءم مع احتياجات البلدان وأدائها وطلباتها، وذلك ضمن السياق الكلي لولاية الصندوق وأولوياته الاستراتيجية.

26- يعتبر الانخراط مع البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا أمراً ضرورياً لتحقيق هدفي التنمية المستدامة الأول والثاني، كذلك فإنه يمكّن الصندوق من العمل كوسيط لأغراض التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وينبغي أن تعزز بشكل متزايد من الاستدامة المالية للصندوق مع تطويره منتجات جديدة، والاستفادة من هيكليته المالية لتقديم المزيد من الموارد غير الأساسية، بالإضافة إلى لعب دور محوري في المنتجات غير الإقراضية.

(10) سوف تستمر إدارة الصندوق في تعزيز الهيكلية المالية للصندوق وممارسات إدارة المخاطر لتوسيع حزمة الأدوات المتوفرة للصندوق وزيادة موارده المتاحة لكل البلدان المقترضة.

27- وبالتوافق مع التزامات التجديد الحادي عشر للموارد، سوف يتم تعزيز الإطار المالي والاستراتيجية المالية للصندوق بهدف مواءمة عملياته مع متطلبات البلدان المقترضة واحتياجاتها. وسوف تسمح حزمة أدوات أكثر رفدا للصندوق بالنضوج كشريك إنمائي تعاوني ويعزز فعاليته وأثره. ومع بقاء المساهمات في تجديدات موارد الصندوق حجر الأساس لرأسمال الصندوق وقدرته على الالتزام المالي، إلا انه سيتم إدماج الاقتراض داخل الإطار المالي للصندوق. وسيعزز هذا التطور من استجابة الصندوق للبلدان المقترضة، أيضا من خلال شروط التمويل المحدثة. وستتم متابعة هذا الهدف من خلال استعراض تكلفة رأسمال الصندوق وتعزيز إدارة المخاطر، من ضمن جملة أمور أخرى. تتوقع عملية الإصلاح في فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق إعداد هيكلية مالية لتعظيم كفاءة رأسمال الصندوق من خلال زيادة موارده، وضمان الاستدامة المالية وتعظيم إدارة المخاطر والتخطيط.